رؤية ابن سلمان تنصدم بحرب الممرات المائية



باعتبارها أكبر مُصدِّر للنفط في العالم، تأثرت المملكة العربية السعودية أكثر من غيرها من الدول العربية باستمرار هذه الظروف، وتشير الإحصاءات الاقتصادية أيضًا إلى أن انخفاض صادرات الطاقة واستمرار الأزمة في مضيق هرمز قد أثّرا بشكل كبير على إيرادات البلاد.

وذكرت وكالة بلومبيرغ أن المملكة العربية السعودية ستخفض سعر خامها العربي الخفيف للمشترين الآسيويين في نوفمبر/تشرين الثاني بمقدار 5 دولارات للبرميل عن السعر المرجعي الإقليمي.

وصدر هذا الإعلان استنادًا إلى قائمة أسعار شركة أرامكو المملوكة للدولة. ويأتي هذا في حين بلغ

الخصم على خام العرب الخفيف لشهر أكتوبر/تشرين الأول دولارين للبرميل. وكان التجار والمصافي يتوقعون ارتفاع سعر هذا النفط بمقدار 5 دولارات مقارنة بشهر أكتوبر/تشرين الأول. ويعود خفض السعر إلى زيادة كمية النفط المارة عبر مضيق هرمز في الأيام الأخيرة مقارنة بالأشهر القليلة الماضية، في حين لا تزال تكاليف النقل مرتفعة.

وتُشير أسعار أرامكو الرسمية إلى النفط الخام المباع بموجب عقود طويلة الأجل للمصافي، التي تتسلم هذه الشحنات عادةً في ميناء رأس تنورة في الخليج الفارسي. نظراً للمخاطر التي لا تزال تكتنف المرور عبر مضيق هرمز، يتجنب العديد من العملاء هذا الطريق. ونتيجة لذلك، يضطر المنتجون إلى نقل شحنات النفط عبر مضيق هرمز على نفقتهم الخاصة، وذلك عبر ناقلات النفط المتمركزة في خليج عُمان.

باب المندب يمثل تحدياً خطيراً للسعودية:

بعد الحرب الإيرانية، حاولت المملكة العربية السعودية تجاوز مضيق هرمز بنقل جزء من نفطها عبر خط أنابيب الشرق والغرب إلى البحر الأحمر، ومن ثم إلى الأسواق العالمية، إلا أن اندلاع الحرب في اليمن، والحصار البحري الذي فرضته صنعاء على المملكة، والهجمات المتكررة على منشآت أرامكو النفطية، أدت إلى تعطيل نقل النفط عبر هذا الطريق. ووفقاً للإحصاءات المتاحة، صدّرت المملكة العربية السعودية ما يصل إلى 5 ملايين برميل من النفط يومياً عبر هذا الخط بعد إغلاق مضيق هرمز، ولكن نتيجة للهجمات المتواصلة التي شنتها صنعاء، انخفض هذا الرقم إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً.

حتى وكالة رويترز أفادت في 15 سبتمبر/أيلول بتوقف تحميل النفط في ميناء ينبع، وأن السعودية ألغت بعض شحناتها النفطية إلى العملاء الأوروبيين. ونتيجةً لذلك، فرض إغلاق الممرات المائية الحيوية في الخليج الفارسي والبحر الأحمر قيودًا إضافية على صادرات النفط السعودية، وجعل مبيعاتها ونقلها أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

ولا يعود الانخفاض الأخير في أسعار نفط أرامكو إلى إعادة فتح مضيق هرمز، بل إلى محاولة لزيادة الأرباح. ووفقًا لرويترز، اضطرت السعودية إلى تقديم نفطها بأسعار مخفضة لتعويض ارتفاع تكاليف النقل والحفاظ على عملائها الأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن السعودية تكبدت خسائر بمليارات الدولارات في الأشهر الأخيرة بسبب إغلاق مضيق هرمز وباب المندب، وهي تسعى الآن إلى زيادة مبيعاتها وتعويض بعض خسائرها الأخيرة عن طريق خفض أسعار نفطها الخام.

تراجع عائدات النفط:

بما أن جزءًا كبيرًا من إيرادات المملكة يعتمد على مبيعات الطاقة، فإن انخفاض الصادرات لن يؤثر على عائدات النفط فحسب، بل سيُلقي بظلاله على قطاعات أخرى من الاقتصاد السعودي.

لذا، أعلنت وزارة المالية السعودية أن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6% في عام 2026. وبناءً على هذه التقديرات، قد تواجه أنشطة النفط انخفاضًا بنسبة 21.8%.

كما توقع صندوق النقد الدولي أن يصل عجز الموازنة السعودية إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، بينما كان 3.7% في السيناريو الأساسي. كذلك، قد تصل نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% بحلول عام 2031.

لذا، فإن تراجع عائدات النفط قد يُشكل تحديات خطيرة أمام تنفيذ رؤية 2030 لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. في هذا السياق، أفادت وكالة رويترز يوم الأحد (31 أكتوبر/تشرين الأول) أن المملكة العربية السعودية علّقت مشروع "استاد نيوم"، الذي كان من المقرر أن يكون أحد ملاعب كأس العالم 2034.

وكان المشروع جزءًا من خطة "الخط" ومحورًا أساسيًا في رؤية 2030، وتبلغ التكلفة التقديرية للاستاد حوالي 2.5 مليار دولار. ووفقًا للتقرير، تتجه المملكة العربية السعودية نحو مشاريع ذات عائد مالي أسرع وأكثر استدامة، بدلًا من المشاريع الضخمة والمكلفة المعروفة باسم "المشاريع العملاقة". كما ألغت المملكة العربية السعودية "جوائز الفرح 2027" بسبب الضغوط المالية والحرب، بالإضافة إلى إلغاء أو تأجيل العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية الأخرى.

لدى المملكة العربية السعودية خطة طموحة لاستضافة كأس العالم 2034، تعتمد على مشاريع بمليارات الدولارات تهدف إلى تقديم صورة عصرية ومختلفة للبلاد أمام العالم. إلا أن استمرار التوترات

الإقليمية، واضطرابات صادرات النفط، وانخفاض إيرادات الحكومة، قد تُشكل تحديات خطيرة أمام تمويل هذه المشاريع وتحقيق هذه الطموحات.

إضافةً إلى ذلك، يواجه مشروع الميزانية السعودية لعام 2027 عجزًا قدره 190 مليار ريال (50.7 مليار دولار أمريكي)، وقد لجأت الحكومة إلى إصدار سندات وصكوك، فضلًا عن الحصول على قروض لتغطية هذا العجز، وهو ما يُشير إلى تزايد الضغوط المالية وتوجه الرياض نحو سياسات انكماشية.

وأخيرًا، وصل الاقتصاد السعودي إلى مرحلةٍ تُؤثر فيها المخاطر الجيوسياسية بشكل مباشر على الخطط الاقتصادية للبلاد، وسيستمر هذا الوضع في إبطاء نمو إيرادات النفط، فضلًا عن قدرة الرياض المالية على تسريع وتيرة المشاريع التنموية.